

تقديم:

بشكل عام، تأخذ طبيعة التفاعلات الدولية احد المسارين، إما تفاعلات نزاعية صراعية أو سلمية تعاونية، وإذا كان النمط الأول قد سيطر فعليا عبر مراحل التاريخ المختلفة، فإنه من العدل القول بان الشكل الثاني هو الإطار الأنسب لتوصيف الواقع الدولي منذ نهاية الحرب الباردة على الأقل، والتباين بين هذين الواقعين، يوازيه تباين آخر لا يقل تعقيدا على الصعيد الفكري في حقل العلاقات الدولية، وهو التضارب الذي تجسده أدبيات المدرستين المهيمنتين على حقل الدراسات الدولية المعاصرة، الواقعية والبرالية بشقيهما الجديد في نظرهما لهذا الواقع.

حدود وإمكانيات التعاون الدولي:

النقاش حول هذه المسألة تتجاذبه أساسا افتراضات المقاربتين الواقعية والبرالية الجديتين فيما يعرف بالحوار النيو واقعي - النيولبرالي (*The Neo-Neo debate*) في العلاقات الدولية، حيث ترسم الواقعية الجديدة (*Neorealism*) صورة متشائمة عن الواقع الدولي، ومن خلال إثارتها لمفاهيم القوة (*power*)، الفوضى (*Anarchy*)، الاعتماد على الذات (*Self-help*)، ومسألة المكاسب النسبية (*Relative gains*) فهي ترسم جملة من العوائق التي تعترض مسار التعاون بين الدول، وتتحدث بالمقابل عن وظيفة توازن القوى (*Balance of Power*)، وبالنسبة للواقعين، وبناء على أدوات التحليل هذه، السياسة الدولية ليست سوى صراع لا يلين من اجل البقاء، تحقيق الأفضلية، وأحيانا للسيطرة.⁽¹⁾

في الجانب الآخر يتزع البراليون الجدد (*Neoliberals*) إلى تبني نظرة متفائلة حول الواقع الدولي، وهم يركزون أساسا على دور الميكانيزمات الثلاث، الديمقراطية، الاعتماد المتبادل (*Interdependence*)، والمؤسسات (*Institutions*) في خلق فرص التعاون المشترك بدل الصراع، وهو ما يقود في النهاية إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي والسلام.

دعاة البرالية الجديدة يميلون إلى اعتبار المؤسسات الدولية (بمعنى الأجهزة الناتجة عن أي عملية تفاعل دولي سلمية، اتفاقيات، معاهدات، منظمات...) وسائط وآليات جوهرية لتحقيق

محاضرات في:

ملتقى العلاقات الأورو-مغربية (الجزء الأول)

المستوى: السنة الثانية علوم سياسية

إعداد الأستاذ: ت. حكيمي

Toufik_h3@yahoo.com

المحاور:

- مقدمة عامة:

1. الإطار النظري لدراسة العلاقات الأوروبية المغربية.
2. اتحاد المغرب العربي: الخلفيات، التطور، والعقبات.
3. الاتحاد الأوروبي: الخلفيات، التطور، والعقبات.
4. أسس العلاقات الأوروبية-المغربية.

السنة الجامعية: 2009-2010.

(1) Robert Jervis, Realism, Neoliberalism, and Cooperation, Understanding the Debate, *International Security*, 1999, p 45.

التعاون الدولي، فهي تساهم في ضبط الفوضى والتنافس بين الدول لضمان مصالحها الوطنية، أي لتحقيق مكاسب مطلقة (*Absolute gains*) وهي أساسا المسائل المتعلقة بالثروة والرفاهية. في الجهة الأخرى، يثير الواقعيون الجدد مسائل الأمن والمكاسب النسبية، فالهدف الأول للدولة هو الأمن وضمان البقاء والسيادة وليس المنافع الاقتصادية، والدول مهتمة في الغالب بتوازن القوة وتحرك وفق حسابات المكاسب النسبية عند التفكير في أي مسار تعاوني، بحيث عليها أن تتأكد أنها أفضل- أو على الأقل ليست أسوء- من الدول الأخرى أطراف هذه الاتفاقية أو الشراكة، لان الدول ليست مستعدة للتضحية بمسائل أمنها وسيادتها مقابل مكاسب اقتصادية تجنيها من العملية التعاونية.⁽¹⁾ وهو حاجز يقف في وجه التعاون الدولي، ويدفع بالدول إلى التصرف أحاديا.

لكن ما تم إغفاله في هذا الحوار هو الاهتمام بما يجري داخل الدولة-هذا ما تركز عليه النظرية البنائية (*Constructivism theory*)- خصوصا مسائل الثقافة السياسية والهوية، لان القادة والمواطنون على حد سواء يتعلمون شيئا من الماضي، والدروس المستفادة من الحريين العالميتين هي التي دفعت الأوروبيين إلى وضع مسائل القومية والسيادة جانبا، وبناء جماعة أوروبية رائدة.⁽²⁾

I. انطلاقا من هذا النقاش نسعى لدراسة موضوع العلاقات الأوروبية-المغربية دراسة موضوعية، وباستعراض مقومات هذه العلاقة، ومختلف المراحل التي مرت بها، ومن خلال فحص مختلف الأطر التنظيمية لهذه التفاعلات وللتحديات المطروحة، سنحاول أخيرا الخلوصل إلى تقييم موضوعي للواقع الحالي والمستقبلي المرجو من هذه العلاقات.

- ما هو الإطار المناسب لتوصيف العلاقات الأوروبية المغربية؟

انطلاقا من تسليمنا بالطابع السلمي لهذا التفاعل بحكم وجود علاقة بين طرفين يهدفان إلى تحقيق مصالح مشتركة، وانطلاقا أيضا من غياب الإجماع حول الإطار الأنسب لوصف طبيعة هذه العلاقات، سوف نحاول استعراض بعض المفاهيم المفتاحية ذات الصلة بالتفاعلات الدولية السلمية، لتتمكن من إسقاط العلاقات الأوروبية المغربية على أحد هذه المفاهيم.

1. التعاون: (*Cooperation*)

التعاون هو "مجموعة مكثفة من التفاعلات والاتصالات في المجالات المختلفة، تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقارنين من الناحية الجغرافية والاثنية.⁽¹⁾ أو هو الارتباط والتنسيق في مجالات متعددة كالاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة، وهذا يقودنا إلى استخلاص خصوصيات التعاون:

- يأخذ شكلا مؤقتا ولا يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة ويقتصر غالبا على تبادل المساعدة.
- وجود أهداف متباينة لأطراف العملية التعاونية.

إذا التعاون عبارة عن سياسة وفاق وتبادل ومشاركة بين أطراف متفاوتة النمو والأهداف.

2. التكامل: (*Integration*)

يعرف التكامل بأنه " العملية التي تتضمن تحول الولاات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة"⁽¹⁾ وهو تعريف أرست هاس *A.Haas*.

والتكامل حسب ليون ليندنبرغ هي العملية التي تجتد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض.⁽²⁾

⁽¹⁾ John Mearsheimer, The false promise of international institutions, *International Security*, Vol.19, No.3 (Winter1994/95),p (12.13)

⁽²⁾ Steven L. Lamy, Contemporary Mainstream Approaches, in John Baylis & Steve Smith, *The Globalization of World Politics, An Introduction to International Relations*, Oxford University Press, 3rd edition, 2005, p 217.

⁽¹⁾ أكرم عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002، ص(45.46).

⁽²⁾ جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحفي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع، 1985، ص 271.

ويمكن بيانها فرضياً بالقول إنه إذا كان الطرف الفاعل (أ) يعول على الطرف الفاعل (ب) من أجل تقديم بعض السلع والخدمات، فعندئذ يمكن القول إن (أ) تابع لـ (ب). فالتعويل من هذا القبيل شائع في العلاقات الدولية وحيث يكون متبادلاً بشكل واضح - بحيث يكون (ب) في مثالنا معولاً أيضاً على (أ) من أجل السلع والخدمات - فهنا نتحدث عن الاعتماد المتبادل بدلاً من التبعية.

ومن هنا فان التبعية تشير إلى تلك الحالة التي يبقى من خلالها اقتصاد دولة ما مشروطاً بتطور دولة أخرى، أو هي اعتماد متبادل غير متسق أو غير متكافئ، ومن خصوصياتها أنها لا تهدف إلى خلق مؤسسات أو أجهزة دائمة، ولا توجد هناك مصالح مشتركة.

ورغم توصيفنا الدقيق لمختلف الدلالات التي تحملها المفاهيم السابقة فيما يتصل بالعلاقات السلمية بين الدول، فانه من الصعب الفصل في الإطار الأنسب لوصف واقع العلاقات الأوروبية المغربية، هل هو التعاون، التكامل، الاعتماد المتبادل، أم الشراكة؟.

منذ الوهلة الأولى يبدو جلياً أن مفهومي التكامل والاعتماد المتبادل لا ينطبقان على هذا الواقع، لان الأهداف المرجوة من هذه العلاقة ليست متجانسة بالنسبة للضفتين الشمالية والجنوبية،^(*) ومسألة خلق كيان سياسي مشترك أمر غير مطروح وغير قابل للتجسيد، ومن ثم فان الواقع الراهن للعلاقات الأورو-مغربية قد يكون أوسع من إطار التعاون في حالة التجسيد الفعلي لاتفاقيات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وكل الدول المغربية في إطار مسار برشلونة، حينها يمكن الحديث عن وجود شراكة فعلية بين الكتلتين، ومع ذلك تبقى التبعية-ولو نسبياً- صفة ملازمة لهذا الواقع.

II. إتحاد المغرب العربي: الخلفيات، التطور، والعقبات:

تأسس اتحاد المغرب العربي بعد التوقيع على ما سمي بمعاهدة إنشاء الاتحاد والمعروفة بمعاهدة مراكش بتاريخ 17 فيفري 1989، ويضم الاتحاد الدول الـ 05 التي تمثل الجزء الغربي من العالم العربي وهي: تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا.⁽²⁾

ومن ثم فان التكامل عملية تقارب مرحلية، هدفه بناء أجهزة ومؤسسات دائمة، يقوم على خلق شخصية قانونية، ويتميز بوجود أهداف مشتركة بين الأطراف.

3. الشراكة: (Partnership)

هي عبارة عن "تنظيم أو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة بغرض تحقيق أهداف محددة ليست بالضرورة مشتركة، وهي وسيلة لتقريب سياسات الأطراف بما يسمح لها بالدخول في مسار تكاملي"⁽¹⁾، وهو تعريف جان توسكوز *Jean Touscoz*.

فالشراكة -مثلاً يعبر عن ذلك مدلولها اللفظي- هي نظام مشاركة بين الأطراف في ميادين محددة بهدف الحصول على منافع مشتركة، قد تكون في شكل تعاون سياسي أو في شكل مساعدات اقتصادية أو تقنية أو مالية، أما خصوصيات هذا المفهوم فتتمثل أساساً في وجود الأجهزة الدائمة والمصالح المشتركة.

4. الاعتماد المتبادل: (Interdependence)

يقصد به أن العناصر الفاعلة متصل بعضها ببعض بحيث إنه إذا حدث شيء ما لعنصر فاعل واحد على الأقل، في ظرف واحد على الأقل، في مكان واحد على الأقل، فإنه سيؤثر في جميع الفاعلين.

فالاعتماد المتبادل يشير إلى مجموعة من التفاعلات فيما بين دول و ذلك على مستوى عال تؤدي إلى ربط الدول فيما بينها بعملية مستمرة للمواءمة الحساسة لتصرفات كل واحدة منها مقيدة في ذلك بالسلوك الاجتماعي والسياسي و كذا التوجهات الثقافية لسكانها. أما خصوصيات هذا المفهوم فهي قضية الأهداف المشتركة، كما أنه يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة ولا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية.

5. التبعية: (Dependence)

(1) نفسه، ص 272.

(2) حسن الموندي، عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، بيروت، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، 1980، ص 148.

(*) ضف إلى ذلك مواقف دول المغرب العربي المتباينة إزاء مشاريع الشراكة، وتباين مستويات تجاوبها مع البدائل الموجودة.

(2) بعض النقاط التالية تم اقتباسها من موقع الموسوعة الالكترونية الدولية ويكيبيديا.

في الواقع، تعود فكرة الوحدة بين الأقطار المغاربية إلى وقت سابق عن عهد الاستقلال، وكانت هناك محاولات لتنسيق الكفاح المسلح بين البلدان الثلاث الخاضعة للاستعمار الفرنسي، لكن غالبا ما يتم اعتبار مؤتمر الأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-30 أفريل 1958 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، كأول دعوة حقيقية لتجسيد فكرة الاتحاد.

وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة الحدودي بين ليبيا وتونس عام 1974، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983. وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 10 جوان 1988، وإصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي، وتم الإعلان رسميا عن قيام اتحاد المغرب العربي من مدينة مراكش في 17 فيفري 1989.

- المشاكل والعقبات:

في الواقع، يواجه اتحاد المغرب العربي صعوبات حقيقية بالرغم من مقومات التجانس بين بلدانه، وفي اعتقادنا ان الخلاف الجزائري المغربي حول قضيتي الصحراء الغربية والحدود ليس المفتاح الأساسي لرصد واقع الجمود الذي يعرفه الاتحاد منذ 20 ديسمبر 1995، وهو التاريخ الذي تقدم فيه المغرب بطلب رسمي لتجديد أنشطة الاتحاد مؤقتا، بل يرجع أيضا إلى جملة من العوامل الموضوعية التي تبقى مسألة تفعيل الاتحاد مرهونة بتخطيها.

1. الخلافات الجزائرية المغربية:

تعد مسألة الحدود إحدى العقبات الأساسية التي تعترض المسار الحدودي لبلدان المغرب العربي، وجوهر المشكلة أن المغرب يطالب بحدوده التي كانت قبل مجيء الاستعمار، في الوقت الذي تتمسك الجزائر بالحدود الموروثة عنه، وقد كان هذا سببا رئيسيا لإقدام المغرب-دون سابق

إنذار- على غزو مناطق قريبة من بشار وتيندوف في جويلية وأوت 1963، وبعد فشل الوساطة العربية حصل تصعيد عسكري خطير بين البلدين عرف بحرب الرمال أكتوبر 1963، أعادت التوازن المفقود بين الدولتين.⁽¹⁾

وبالرغم من أن الطرفين قد وقعا على مجموعة من الاتفاقيات سنوات 1969، 1970، و1972 وكان من نتائجها اعتراف المغرب بالسيادة الجزائرية على مناطق تندوف مقابل الاستغلال المشترك لمناجم المنطقة، إلا أن صعود جبهة البوليساريو وخروج اسبانيا من الصحراء الغربية، قد فرضا واقعا جديدا استحاله معه تطبيق الاتفاقات المبرمة، رغم أن الجزائر قد أبدت في أوت 2002 استعدادها لرفع مشكلة ترسيم الحدود إلى الأمم المتحدة.

2. مسألة الصحراء الغربية:

الظاهر أن قضية الصحراء الغربية هي الحجر الأساس في عقبات التي تحول دون التكامل المغاربي، حيث رفضت الجزائر اتفاقية مدريد 14 نوفمبر 1975 التي تنازلت اسبانيا بموجبها عن الصحراء الغربية للمغرب وموريتانيا، وظلت على موقفها تنادي بتطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 والقاضي بالقضاء على كافة أشكال الاستعمار، كما قطعت العلاقات الجزائرية المغربية فيما بين 1976-1988 بسبب هذه المسألة، والموقف الجزائري اليوم هو أن الخلافات الجزائرية المغربية يمر حتما عن طريق تسوية مسألة الصحراء.⁽²⁾

وقد كان لموافقة المغرب وجبهة البوليساريو على مقترح تقرير المصير في 30 أوت 1988، أثره الكبير في إحداث التقارب بين الجزائر والمغرب، نتج عنه عودة العلاقات الجزائرية المغربية وإعلان قيام اتحاد المغرب العربي في فيفري 1989، وهو التقارب الذي لم يدم طويلا بسبب إرهابات تطبيق قرار الاستفتاء، ثم جاءت أحداث فندق أطلس آسني في مراكش في أوت 1994 لتلقي بضلالها على العلاقات الجزائرية المغربية وعلى مسار الاتحاد حتى اليوم، حيث تم غلق الحدود البرية بين البلدين، ودخل الطرفان في حالة شبيهة بالحرب الباردة حتى اليوم.

(1) مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات الجزائرية المغربية ومشكلة الصحراء (المغربية)،

(2) نفسه.

1. استراتيجيات بناء الوحدة الأوروبية:

أخذت إستراتيجية بناء الوحدة الأوروبية ثلاث خصائص رئيسية. تمثلت الأولى في الانطلاق من القضايا الصغرى والجزئية إلى القضايا الكبرى والإستراتيجية، بكل ما مثله ذلك من خلق ثقافة نسبية لا تنتمي إلى اللغة المطلقة التي سادت تجارب وحدوية أخرى. وتمثلت الثانية في عدم النظر إلى قضية الوحدة كمعطى يجب التسليم به منذ البداية، وفرضه في الممارسة اليومية على جميع الدول الداخلة في الاتحاد أو المرشحة له، بقدر ما ظل قيمة عليا يمكن للدول الأعضاء أن تصل إليها. محض إرادتها ومن خلال تفاعلاتها البنينة. وأخيرا، تمثلت الخاصية الثالثة في اعتماد إستراتيجية الدمج التي تميزت بما تجرته الاتحاد الأوروبي، ونجاحه في امتلاك هذا القطب المغناطيسي الجاذب والقادر على دمج دول داخل قطار الوحدة الأوروبية، يبذل في هذه العملية جهدا متبادلا بين الدول التي أسست الاتحاد الأوروبي وبين الدول المرشحة للانضمام إليه.⁽⁷⁾

1. بناء الهرم من أسفل: توقيع إتفاقية الفحم والحديد

إن أهم ما ميز تجربة الوحدة الأوروبية أنها بدأت من أسفل، ووضعت أهدافا متواضعة لم يتوقع كثير من المراقبين أن تكون هي الطريق نحو إنجاز الوحدة، فلم تبدأ بالتوقيع على اتفاقات وحدة بين عدد من الدول الأعضاء، ولم تطرح قضايا السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة كأهداف فورية للدول المنضمة للجماعة الأوروبية، إنما تركت التفاعلات الاختيارية بين دول الجماعة حول قضايا جزئية هي التي تقود الدول الأعضاء أو معظمها إلى خيار الاتحاد، الذي ظل منذ البداية هدفا وليس قانونا جبريا يفرض من أعلى أو بقرار سيادي.⁽²⁾

وقد وعى المستولون الأوروبيون هذه القضايا منذ البداية. وعلى سبيل المثال صرح وزير الخارجية الفرنسية روبرت شومان في 9 ماي 1950 بأن أوروبا لن تصنع دفعة واحدة، ولا ببناء تكتل موحد، إنما من خلال إنجازات واقعية .

3. عدم الانسجام السياسي والإيديولوجي بين قادة الدول المغربية:

وهي نتيجة منطقية لتنوع أشكال النظم السياسية بين الملكية والجمهورية والجمهورية، وكذا بفعل اختلاف التجارب التاريخية بين هذه الدول، وقد كشف الغزو العراقي للكويست في 02 أوت 1990 عجز دول الاتحاد عن اتخاذ موقف مشترك في مؤتمر القاهرة بين مؤيد (المغرب) ومعارض (ليبيا) ومتحفظ (الجزائر وتونس) من قرار الجامعة العربية، وانضافت لذلك وضعية الحصار المفروض على ليبيا والذي كشف هشاشة الاتحاد وضرب مصداقية الطروحات الوحدوية بسبب خضوع مواقف كافة الدول للموقف الأميركي، مما حدا بليبيا إلى رفض تسلم الرئاسة الدورية للاتحاد من الجزائر في يناير 1994.

4. ضعف الروابط الاقتصادية بين بلدان المغرب العربي حيث لا تتعدى المبادلات التجارية بين دوله حدود الـ 04%، وفي المقابل تبلغ نسبة مبادلاته مع دول الاتحاد الأوروبي 60%، في حين يزيد حجم التبادل التاريخي الليبي داخل الاتحاد الأوروبي عن 60% من مبادلاتها التجارية.

5. شكلت أزمة (لو كيري)، بين ليبيا من جهة والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى، قضية عرقلت نمو العلاقات بين الاتحاد المغربي ودول الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا المتوسطة، وهي العلاقات التي كان الاتحاد المغربي يعطيها أهمية كبرى في دفع مسيرة التنمية داخل دول المغرب العربي. ومن ناحية أخرى جعلت هذه المشكلة ليبيا تفقد حماسها للتعاون مع باقي دول الاتحاد.⁽¹⁾

III. الاتحاد الأوروبي (European Union): الخلفيات، التطور، والعقبات:

تأسس الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت 1992 (the Maastricht Treaty) والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993، وبعد انضمام رومانيا وبلغاريا في 01 جانفي 2007 أصبح الاتحاد يشمل 27 دولة أوروبية، بساكنة تقارب نصف مليار نسمة. وبعملة موحدة في 13 دولة.

(1) عمرو الشوبكي، أوروبا من السوق إلى الاتحاد، صناعة وحدة، كراسات إستراتيجية، العدد 141، جويلية 2004.

(2) نفسه.

(1) نفس المرجع السابق.

هذه الأفكار انعكست إلى حد كبير في مسار تجربة الوحدة الأوروبية، فقد بدأت رحلة الوحدة الأوروبية من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب بين عدد من الدول الأوروبية في 18 أبريل سنة 1951 في باريس. وكان الهدف هو تسهيل الاستثمار في هذا المجال، وتسهيل حرية حركة رأس المال والعمالة التي تعمل في مجالي الفحم والصلب، لكي تعاد الدول الأوروبية الثلاث التي وقعت على هذه الاتفاقية على فكرة الاستثمار المتبادل، وعلى الحركة الحرة لرأس المال. ولم تتطرق مطلقاً لأي اتفاقات اقتصادية مشتركة أو حتى لسوق واحدة تجمع الدول الأوروبية.

كما حافظت مسيرة الوحدة الأوروبية على هذه الروح عند توقيع الاتفاق الشهير الذي وقع في روما سنة 1957، والذي يعتبره الكثيرون البداية الحقيقية لتبلور مشروع الوحدة الأوروبية. فقد جاء بدوره ترجمة لاتفاق ما سمي بالمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية، والذي سهل تبادل الخبرات والمعدات في مجال الطاقة النووية، وكان الغطاء الذي خرجت منه السوق الأوروبية المشتركة التي وقعت عليها ست دول أوروبية.

والحقيقة أن الأساس الاقتصادي في تجربة الوحدة الأوروبية كان رئيسياً، رغم أنه لم يكن العامل الوحيد. فقد حرصت التجربة على أن تؤسس نموذجاً أوروبياً يقوم على نسج شبكة مصالح مشتركة بين الشعوب الأوروبية، دون أن يعني ذلك اختفاء صراعات المصالح بين هذه الدول أو بين شرائح مختلفة من شعوب كل دولة.⁽¹⁾

2. إستراتيجية الدمج: من السوق إلى الاتحاد:

تميزت تجربة الاتحاد الأوروبي بالحيوية والتجديد منذ انطلاق مشروع الوحدة الأوروبية في سنة 1957 وحتى الآن. كانت البداية في روما وتحديدًا في 25 مارس سنة 1957 حين وقعت ست دول أوروبية، هي: فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وهولندا و لوكسمبورج، معاهدة لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة.

انضم إلى هذا البناء الجديد في سنة 1972 ثلاث دول أوروبية جديدة هي بريطانيا وأيرلندا والدانمارك، تلتها اليونان في سنة 1981، ثم أسبانيا والبرتغال في يناير سنة 1986، وأخيراً جاء دور السويد والنمسا وفنلندا لينضموا في سنة 1993 إلى القافلة الأوروبية التي تحولت من جماعة إلى اتحاد، ليرتفع عدد الدول المشاركة من اثني عشرة دولة إلى خمس عشرة.

وجاءت سنة 2004 لتمثل منعطفًا جديدًا في تاريخ الاتحاد الأوروبي حين ارتفع عدد الدول الأعضاء إلى خمس وعشرين دولة بانضمام كل من استونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا والمجر ومالطة وقبرص اليونانية، ولحققتها في جانفي 2007 كل من رومانيا وبلغاريا ليرتفع عدد أعضاء الاتحاد إلى 27 دولة.

وتظل مرونة المعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي سببا رئيسيا وراء نجاح سياسته الاندماجية، ونجاحه في ضم عشرة بلدان أوروبية في عام 2004، حيث فرض عليها واجبات ومستوى معيناً من التطور الاقتصادي والديمقراطي والاجتماعي، ولكنه أيضا لا يجرمها من الحقوق، ومن تلقي المساعدات والدعم من أجل توسيع البيت الأوروبي الكبير. فقد طبق الاتحاد الأوروبي إستراتيجية المستويات المتعددة، التي ميزت بين الدول الأوروبية المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وبين دول جنوب المتوسط المرشحة للشراكة معه، وبالتالي، أو بالنتيجة، ميزت بشكل واضح بين الارتباط بالقيمة العليا التي تتضمن المعايير والشروط الأقصى في الاندماج داخل الاتحاد الأوروبي وفق المعايير الأوروبية - بالمعنى الثقافي والاقتصادي والسياسي - والتي يجب الالتزام بها من أجل الانضمام إلى عضوية الاتحاد كما حدث بالنسبة لبلدان وسط وشرق وجنوب أوروبا، والارتباط من خلال المستوي الأدنى والذي يضم البلدان المرشحة للشراكة مع أوروبا في جنوب المتوسط.⁽¹⁾

معيقات الاتحاد الأوروبي:

تتجلى بعض الصعوبات التي تحد من فعالية تكامل الاتحاد الأوروبي في ضعف توزيع الموارد الطبيعية خاصة مصادر الطاقة والمعادن، بالإضافة إلى التباين الإقليمي مع تعدد اللغات والأجناس

(1) نفسه

(1) نفس المرجع السابق.

والديانات واستمرار عدم تنسيق سياسة التصنيع بين البلدان مع سيادة منطق المنافسة ورفض بعض الدول للعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، وتصويت بعض الشعوب ضد الدستور الأوروبي، بالإضافة إلى تباين مستوى الدخل الفردي بين شمال وجنوب دول لاتحاد وسيادة النزعة العرقية الضيقة داخل بعض قطاعات الشعب الأوروبي و بعض مسئوليه.

1) مسألة دستور الاتحاد:

بدأت فكرة صياغة دستور موحد للاتحاد الأوروبي منذ عام 2000، وفي ديسمبر 2001 وتولت لجنة برئاسة الرئيس الفرنسي السابق جيسكار ديستان *Valéry Giscard d'Estaing*

وتوصلت اللجنة بعد 15 شهرا من العمل المتواصل إلى اتفاق حول مشروع الدستور لأوروبا الموسعة في جوان 2003، ووافق رؤساء دول وحكومات الاتحاد على نص الدستور في 24 أكتوبر 2004.

كانت المرحلة الأخيرة حاسمة، إذ لا بد من التصديق على الدستور لكي يصبح نافذا، إذ يكفي رفض دولة واحدة للتصديق إلى تجريد الدستور كله، حيث رفض الفرنسيون الدستور الجديد في 29 ماي 2005 بنسبة 54.7% والهولنديون في 01 جوان 2005 بنسبة 61.6% لي طرح أكثر من نقطة تساؤل حول مستقبل مسار العمل الموحد الأوروبي.

2) الانقسام الداخلي بين المؤيدين والمعارضين لتطوير الاتحاد:

لقد كشف الجدل القائم في أوروبا حول الدستور الاتحاد حجم الخلاف القائم بين المؤيدين والمعارضين للمسار الموحد الأوروبي، حيث هناك حساسيات وتباينات داخل كل دولة، وبين الدول الأوروبية فيما بينها، فهناك الانقسام الداخلي بين من يُعرفون بأنصار السيادة الوطنية والرافضين لتخلي الدولة الوطنية عن سيادتها أو جانب منها لصالح الوحدة الأوروبية، من ناحية، والفيدراليين الذين يرون أنه لا بد من إتمام الوحدة الأوروبية إلا بمزيد من التنازلات تقدمها الدولة الوطنية لصالح الكيان الفيدرالي القادم، ويلاحظ تصاعد هذا الاتجاه بين الدول الأكثر حماسا للفيدرالية وللدستور الأوروبي كفرنسا وألمانيا، أما في بريطانيا فقد كشفت استطلاعات الرأي فيها، أن 75% من البريطانيين مختلفين أو معارضين لفكرة الاتحاد الأوروبي.

وهذا ما دفع بالجلترة إلى إرجاء الاستفتاء على الدستور الأوروبي إلى وقت لاحق (1) أما على مستوى العلاقات بين الدول، فمن الصعب تصور استمرار الآليات القديمة التي تعطي جميع الدول نفس الحقوق والواجبات، فدول مثل ليتوانيا و استونيا من غير الوارد أن يكون لها نفس الوزن التصويبي لفرنسا أو لألمانيا، فالاتحاد الأوروبي الكبير صار يعكس تفاوتات هائلة في الوزن الديموغرافي والسياسي والاقتصادي، ويأخذ دستور الاتحاد بالمعيار الديموغرافي وحده، إلا أنه من المؤكد أن علاقة عدد السكان بالمكانة والوزن الاقتصادي مسألة لا يمكن إنكارها، ومع ذلك هناك تكتل للقوى الصغرى داخل الاتحاد للحيلولة دون هيمنة القوى الكبرى على صناعة القرار الأوروبي.

3) العامل الأمريكي وتزايد الميول الأورو أطلسية داخل الاتحاد:

يمثل محورا رئيسيا للقضايا الخلافية داخل الاتحاد الأوروبي سواء فيما يتعلق بالعراق أو المشروع الدفاعي الأوروبي أو فيما يتعلق بالتحالفات التي تبلورت وأصبحت حاضرة بقوة على الساحة الأوروبية ولاسيما التحالف الانحلو-لاتيني الموالي للولايات المتحدة بين بريطانيا وأسبانيا وإيطاليا بالإضافة إلى البرتغال.

كما أن توسع الاتحاد الأوروبي في 2004 قد ساهم في تعزيز هذا الانقسام، فدول أوروبا الشرقية مثل بولندا والتشيك ودول البلطيق معروفة بميوها القوية نحو واشنطن، وهذا في الحقيقة يقوي الجناح الأورو أطلسي على حساب الجناح الأرثوذكسي داخل الاتحاد -ألمانيا وفرنسا أساسا- المهادف إلى إضفاء الذاتية الأوروبية على الاتحاد.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لمس بعض جوانب التباين في تصور كل دولة لأهدافها الخاصة في هذا الاتحاد، في الواقع الدول المنظمة حديثا هدفها الأساسي هو الرفع من مستوى نموها الاقتصادي والاستفادة من الاستثمارات والمساعدات المالية لمواجهة مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية، في حين تسعى الدول المؤسسة للاتحاد إلى مواصلة مسار البناء الأوروبي الموحد بهدف لعب دور سياسي مؤثر على المستوى العالمي، وهذا يتوقف طبعا على مدى نجاح سياساتها الرامية إلى خلق مؤسسات سياسية

(1) انظر الموسوعة الالكترونية الدولية ويكيبيديا، النسخة الإنجليزية.

مركزية لأوروبا المستقبلية، وهي العملية التي يبدو أنها تأجلت إلى حين الفصل في مسألة الدستور المرفوض.

IV. أسس العلاقات الاورو-مغربية:

هناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن تشكل عناصر دفع لمختلف أشكال التفاعلات السلمية بين دول المغرب العربي وأوروبا، فهي بمثابة مزايا إضافية مشجعة لقيام علاقات تعاون ومساعدة متبادلة بين دول الضفتين، يمكن، في حالة استغلالها، الدفع بمستوى هذه العلاقات إلى ابعد مما هي عليه حالياً.

الأسس الجغرافية:

مهما كان مستوى التباين الاقتصادي والثقافي والحضاري بين دول الضفتين الشمالية والجنوبية، فان دول المغرب العربي هو الجار الجنوبي لأوروبا، وهذه مسألة يجب أخذها بعين الاعتبار في أي علاقة بين الطرفين، لعب العامل الجغرافي دوراً حاسماً في استمرار هذه العلاقات، فطرياً العلاقة لا يفصلها سوى حوض البحر المتوسط و الذي تقدر المسافة الفاصلة بـ 14 كلم، و تعتبر هذه الميزة ربما مبرراً لاستمرار هذه العلاقة و العمل على توسيع مجالها، لأن هذا القرب جعل من مصالح دول ضفتي المتوسط تتداخل مصالحها سيما المتعلقة بالبحال الذي يفصل بينها. وبالرغم من أن العامل الجغرافي أصبح في عصر التكتلات الحديثة ليس عاملاً مباشراً أو أساسياً في تحقيق التكامل و العلاقات التعاونية، بسبب التطور الذي عرفته مجال الاتصالات إلا انه و ميزة رئيسية فعلت العلاقة عبر كل الفترات التاريخية.

الأسس الثقافية والاجتماعية:

يتمثل العامل الثقافي والاجتماعي في التاريخ المشترك بين الشمال والجنوب لدول البحر المتوسط، والوضع الراهن للعلاقات بين دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول جنوب البحر المتوسط، ففي ما يتعلق بالتاريخ المشترك، يمكن القول بأن الاختلاط بين الشعوب والتداخل بين الثقافات قد ساهم في صياغة المفاهيم المشتركة بين شعوب تلك المنطقة عن طريق مساهمة

المؤسسات التعليمية والثقافية الأوروبية (خاصة الفرنسية) في تكوين الكوادر الفنية والنخبة المثقفة في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، مما ترتب عليه أن أصبحت شعوب هذه المنطقة أكثر تقبلاً للنموذج الأوروبي للتنمية والتقدم عن النموذج الأمريكي أو السوفيتي. حتى على مستوى النهج العمراني الموروث في الدول المغاربية يغلب عليه الطابع الأوروبي خاصة الفرنسي. أضف إلى ذلك كون اللغة الفرنسية تمثل اللغة الرسمية الثانية لهذه الدول المغاربية.

أما في الوقت الحاضر فيمكن القول أن هناك ثلاثة جوانب اجتماعية ثقافية تساعد في تدعيم التعاون بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول جنوب البحر المتوسط تتمثل في الآتي:

1. التأثير الثقافي الكبير الذي تتمتع به بعض الدول الأوروبية، وخاصة فرنسا في المنطقة المغاربية مما يسمح لها بنشر معارفها وفنونها بسهولة ويسر ومن ثم تدعيم روابط التعاون الاقتصادي بين الجماعة الأوروبية ودول البحر المتوسط.

2. تأثير الجانب الاجتماعي والثقافي في دول الجماعة الأوروبية على العمالة المهاجرة إليها من دول البحر المتوسط وتشير الإحصاءات بأن هناك ما يقرب من ثمانية ملايين مهاجر وأسرههم يشكلون جزءاً من النسيج الاجتماعي في الدول الأوروبية التي يعملون فيها، بل لم يقف الحد عند الاندماج الاجتماعي بل تقلد مناصب مهمة داخل الحكومات الأوروبية (أصبح تولي المغاربة لمناصب وزارية في فرنسا أمراً مألوفاً)، ومما لا شك فيه أن هذه الأيدي العاملة المهاجرة تمثل أحد عوامل التقارب بين دول المنشأ ودول المهجر كما تساهم تلك العمالة المهاجرة في نمو الدول الأوروبية وفي الوقت نفسه فإن الدخل المتولد من هذه العمالة يساعد على زيادة الدخل القومي في دول المنشأ.

3. تمثل البيئة الاجتماعية السائدة في دول جنوب البحر المتوسط أحد عوامل الجذب السياحي لمواطني دول الجماعة الأوروبية، إذ تشير الإحصاءات إلى أن جنوب البحر المتوسط يستقطب حوالي 80% من السياحة الأوروبية نتيجة للعوامل الثقافية والاجتماعية المشتركة.

الأسس الاقتصادية:

من المعلوم أن العامل الاقتصادي يعدّ من أهم العوامل المشكّلة للعلاقات الدولية، ويرى البعض أن النمو الاقتصادي وارتقاء مظاهر الحضارة الحديثة في دول منطقة البحر المتوسط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور العلاقات مع السوق الأوروبي الكبير الذي يجاورهم، بالإضافة إلى المزايا التي تترتب على تقسيم العمل بين دول جنوب وشمال البحر المتوسط.

وتجدر الإشارة إلى أنه نظراً للأهمية الاقتصادية لمنطقة حوض البحر المتوسط، فإن القوى العظمى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقاً) واليابان، تحاول أن تنافس الجماعة الأوروبية في الهيمنة على هذه المنطقة عن طريق المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وعلى الرغم من هذا التنافس إلا أن دول الجماعة الأوروبية تظل دائماً شريكاً اقتصادياً متميزاً لدول حوض البحر المتوسط نتيجة لعوامل الارتباط بينهما، ويتضح ذلك من زيادة الوزن النسبي للتجارة الخارجية بين الجماعة الأوروبية ودول المغرب العربي والتي تزيد عن 60% من مبادلات هذه الأخيرة من ناحية، ومن ناحية أخرى، تركيز دول الجماعة الأوروبية على منح مساعداتها المالية والفنية لدول المغرب العربي من خلال البروتوكولات المالية التي تم إبرامها بين الطرفين.

ونظراً لأهمية العامل الاقتصادي بالنسبة للجماعة ودول المغاربية فإن تدعيم التعاون الاقتصادي بينهما يستلزم أما عقد اتفاقيات مباشرة، أو إنشاء منظمة مشتركة لدول البحر المتوسط غير الأعضاء في الجماعة الأوروبية، يمكنها التفاوض مع الجماعة الأوروبية. ولكن الواقع على الأقل في الوقت الحاضر يشير إلى صعوبة تكوين هذه المنظمة المشتركة، وبالتالي، فليس أمام دول البحر المتوسط بدائل أخرى للتعاون مع دول الجماعة من أجل تنمية اقتصادياتها إلا عن طريق الاتفاقيات الثنائية معها في إطار السياسة المتوسطية أو في إطار مجموعة الـ5+5.^(*)

و يبدو واضحاً من خلال تحليل بسيط لواقع العلاقة على المستوى الاقتصادي، نوع من الاعتماد المتبادل بين الطرفين الذي كان بمثابة ميزة إيجابية شكّلت هي الأخرى عامل محفز

للدخول في مثل هذه العلاقات التعاونية، فمما لاشك فيه أن الدول الأوروبية ترتبط بدول المغرب العربي على مستوى إمدادات و مصادر الطاقة التي ساهمت بشكل واضح في تطور اقتصاديات الدول الأوروبية وتكوين بنائها التحتية و تنفيذ خططها التنموية، كذلك الحال بالنسبة للدول المغاربية و التي تنظر عن كثب للدور الذي يمكن أن تلعبه الجماعة الأوروبية بالنسبة لها من منظور اقتصادي حيث يمكن القول بأن كلاً من الدول الصناعية والأخذة في النمو تحاول بشكل أو بآخر الاندماج في الاقتصاد الدولي من أجل تحقيق المكاسب الناشئة من التجارة الدولية.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن اختلاف الهياكل الاقتصادية لكل من دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول حوض البحر المتوسط سواء في الإنتاج الزراعي أم الصناعي ينعكس على طبيعة الأهداف الاقتصادية لكلا الجانبين وبالتالي، زيادة أهمية العامل الاقتصادي في تدعيم التعاون بينهما من منظور تكاملي.

الأسس الأمنية:

لقد كان للقرب الجغرافي بين طرفي العلاقة، أثر على أمنهما، بحيث أن استتباب الأمن في طرف له علاقة متعددة إلى استتباب الأمن بالنسبة للطرف الآخر، هذا ما جعل ضرورة التعاون في مجال الأمن ضرورة لتحقيق أمن الإقليم و القدرة على تحقيق مشاريع التنمية و التطور الصناعي. لهذا فقد شكل العامل الأمني ميزة و حافز للتعاون و العمل على خلق منظومة أمنية إقليمية، سواء فيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة، الإرهاب، أو الهجرة غير الشرعية.

وانطلاقاً من هذه المستويات، فإن التعاون بين دول الضفتين هو نتيجة منطقية لتركيبية من العوامل الطبيعية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية، يمكن أن تشكل نموذجاً عالمياً رائداً للتعاون بين دول الشمال والجنوب.

(*) إطار إقليمي للتعاون يجمع بين دول المغرب العربي الـ05 و05 دول أوروبية مطلة في عمومها على المتوسط وهي اسبانيا، إيطاليا، فرنسا، البرتغال، ومالطا.